الأمم المتحدة S/PV.8441

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٤١

الأربعاء، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر فايسينغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ما جاو شو
	غينيا الاستوائية	السيد إيدجانغ ناغا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) (S/2018/1173)

تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) (S/2019/11)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1900430 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) (S/2018/1173)

تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) (S/2019/11).

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ينضم السيد غريفيث إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من عمّان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2018/1173 و S/2019/11، اللتين تتضمنان تقريري الأمين العام عن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): تتركّز أنظار العالم على الزخم الذي تولد في نهاية العام الماضي من عملية المشاورات في ستوكهولم والأمل في تحقيق تحسن ملموس في حالة الشعب اليمني. وكما ذكرت لمجلس الأمن مباشرة بعد تلك المشاورات، فقد كان النجاح في ستوكهولم نجاحاً للمجلس. ولذلك يجب أن أبدأ بشكر أعضاء مجلس الأمن على اتخاذ القرار الذي أشار إليه الرئيس (القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨))، والذي أيّد اتفاق ستوكهولم، وأذن بنشر الفريق المتقدم من أجل دعم وتيسير تنفيذه، وأن أُعرب عن تأييدنا لمواصلة المشاورات في وقت مبكر من هذا العام، بما في ذلك بشأن إطار للمفاوضات. وأعتقد أن القرار الذي اتخذ في الشهر الماضي (انظر S/PV.8439) يرسل إشارة واضحة للغاية عن دعم المجتمع الدولي للإنجازات التي تمكّنا من تحقيقها في ستوكهولم وخططنا للاستفادة لاحقاً مما تحقق من زخم.

وسأغتنم هذه الفرصة كلها اليوم لإطلاع المجلس على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في ستوكهولم، وهي: الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن مدينة ومحافظة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ ثانياً، الآلية التنفيذية بشأن تفعيل اتفاق تبادل الأسرى؛ وثالثاً، بيان التفاهم بشأن تعز. وآمل أيضاً أن أقدم معلومات مستكملة عن التحضيرات للجولة المقبلة من المشاورات.

منذ أن عُقدت مشاورات ستوكهولم في الأيام القليلة الماضية من الأسبوع الماضي، كان لي شرف الاجتماع مع الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور، وأيضاً، في الواقع، مع زعيم حركة أنصار الله، عبد الملك الحوثي. إن الرئيس هادي منصور، الذي التقيت به أمس في الرياض، رحّب ترحيباً حاراً بالتقدم المحرز في ستوكهولم والاتفاق الذي أبرم هناك والذي كان عاملاً رئيسياً، وأكد لي بعبارات حقيقية وبناءة آماله، التي نحملها جميعاً، بأن تكون هذه خطوة أولى مهمة نحو حل شامل للنزاع. وكنت مهتماً بأن أسمع ما يجسد تماماً تلك المشاعر، عندما كنت في صنعاء يوم الأحد، في لقاءاتي مع عبد الملك الحوثي، الذي

أخبرني بحزم وبعبارات لا لبس فيها عن قرار حركته والتزامها بتنفيذ جميع الأحكام التي تم الاتفاق عليها في ستوكهولم. وهكذا أعرب الجانبان عن التصميم على إيجاد سبيل للمضي قدماً ومواصلة الاستفادة من التقدم المحرز في الجولات اللاحقة. وأود أن نأخذ جميعاً ذلك في الاعتبار، كما أفعل، عندما ننظر إلى التقدم – وبعضه صعب إلى حد ما – في تنفيذ تلك الاتفاقات. غير أنني أشعر بالامتنان للرئيس هادي منصور، وإنني أشعر، بطبيعة الحال، بالامتنان أيضاً لعبد الملك الحوثي.

هذا الحماس لإنجاح محادثات ستكهولم بالفعل وتحقيق أثر ملموس في الميدان من أجل شعب اليمن أبانت عنه أيضاً الأطراف المعنية الأخرى والدول الأعضاء الرئيسية التي كان لي شرف الاجتماع بها منذ ستوكهولم، ولا سيما في الأيام الأخيرة، وأشعر بالامتنان على دعمها دون أن اذكرها بالاسم.

ويسرني أن أشير إلى أن الجانبين قد التزما إلى حد كبير بوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة الذي اتفقنا عليه في ستوكهولم ودخل حيز النفاذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وأنه حدث انخفاض كبير في الأعمال القتالية منذ ذلك الحين. وللأسف، وربما من غير المستغرب، حدوث بعض أعمال العنف، بما في ذلك في مدينة الحديدة وفي المناطق الجنوبية من المحافظة. لكنها أعمال محدودة جداً بالمقارنة مع ما شهدناه في الأسابيع السابقة للمشاورات في ستوكهولم، وأعتقد أن هذا الهدوء النسبي يبيّن الفائدة الملموسة لاتفاق ستوكهولم لشعب اليمن، كما يبين التزام كلا الطرفين بإنجاح اتفاقاتهما.

وبفضل سرعة الإذن الممنوح من المجلس بموجب القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، نشرت الأمم المتحدة فريق الرصد المتقدم في الحديدة، تحت قيادة زميلي الموقر اللواء باتريك كاميرت، ممثل هولندا، الذي وصل إلى اليمن في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وأود في هذا السياق أن أقول إنني أعتقد أنه إنجاز جدير بالملاحظة أن اللواء المتقاعد كاميرت استجاب لنداء الواجب على الرغم من التزاماته الأخرى وانطلق مع فريقه إلى المنطقة في مهلة قصيرة جداً لإنشاء لجنة لتنسيق إعادة النشر، وهي اللجنة التي سترصد الاتفاقات في الحديدة.

ونحن ممتنون للغاية للواء كاميرت.

لقد بعث هذا النشر السريع إشارة واضحة إلى الأطراف والشعب اليمني حول رغبة المجتمع الدولي في تحويل الاتفاق إلى حقائق ميدانية. وقد ترأس كاميرت عدة اجتماعات للجنة تنسيق إعادة النشر، بمشاركة ممثلين من كلا الطرفين، للإشراف على تنفيذ عمليات النشر ووقف إطلاق النار، على النحو المتفق عليه في السويد بشأن الحديدة. ويعمل مع الأطراف بشأن تفاصيل عمليات إعادة نشر القوات، مرة أخرى على النحو المتوخى في السويد، وتوفير الأمن في المدينة، وفتح طرق إيصال المساعدات الإنسانية، على النحو المتفق عليه في ستوكهولم.

ويعد تفعيل لجنة تنسيق إعادة النشر، الذي حدث منذ وصول اللواء كاميرت في أواخر كانون الأول/ديسمبر، أمرا مرحبا به للغاية. وأحث الطرفين على مواصلة التعاون بانتظام وبحسن نية مع اللواء كاميرت وفريقه حتى يتسنى تنفيذ الترتيبات الأمنية – والتحسينات التي تكتسي أهمية حاسمة في وصول المساعدات الإنسانية – بسرعة، تماشيا مع ما تم الاتفاق عليه في ستوكهولم. وسيعمل هذا على بناء ثقة الأطراف والشعب اليمني والمجتمع الدولي بأن ما تم الحديث عنه في ستوكهولم يمكن أن يصبح حقيقة واقعة.

وفيما يتعلق بتعز، وكما يذكر أعضاء المجلس، اتفق الطرفان في ستكهولم على إنشاء آليات للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية معالجة الحالة في تلك المدينة والمحافظة. إن تعز تتمتع بأهمية تاريخية بالغة بالنسبة لليمن ككل، وتحظى المدينة وشعبها بقوة دافعة في الحياة الاقتصادية والثقافية لليمن لسنوات عديدة. ولإضفاء شعور بالتناسب، يبلغ عدد سكان محافظة تعز ٢,٥ مليون شخص، وقد انقسمت مدينة تعز لوقت طويل بحكم

النزاع. وقد عانى المدنيون في تعز كثيرا لفترة طويلة للغاية، وقد كان الدمار في المدينة مروعا. وبطبيعة الحال، هناك حاجة لزيادة تدفق المعونة الإنسانية وأن تعبر الخط الفاصل بين الأطراف، ويحتاج الشعب إلى فرصة لإعادة البناء. تلك هي المسائل التي نعتقد أن اللجنة المشتركة، التي سأشير إليها، موجودة لإيجاد حل لها.

ومنذ مشاورات ستوكهولم، تكلمت مع الأطراف والعديد من الشخصيات البارزة من تعز – كما اجتمع مكتبي مع المحافظ أمس – وجميعها تريد أن تعود المدينة إلى الهدوء ويأمل السكان أن تزدهر المدينة مرة أخرى. ويسرني أن مشاورات ستوكهولم توفر منبرا محتملا لذلك.

وبعد أن اتفق الأطراف، فإننا نعتزم عقد الاجتماع الأول لتلك اللجنة في أقرب وقت ممكن، ومن الأفضل في هذا الشهر. كما نعمل بشأن إنشاء آلية للمجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة الهامة للمرأة، لدعم تلك اللجنة المشتركة فيما تبذله من جهود. ويحدوني الأمل في أن يصبح ما نخطط له في تعز أمرا يمكننا أن نحققه في الحديدة أيضا، والتي ينبغي ألا تكون المستفيد الوحيد من الاتفاقات التي قطعناها في السويد.

وفيما يتعلق بالاتفاق الخاص بتبادل الأسرى، فإننا نعمل مع الطرفين من أجل وضع الصيغة النهائية لقوائم السجناء التي يقدمها كل منهما في ستوكهولم. وأريد بصفة خاصة أن أسجل تقديرنا للدعم القيم المقدم من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الصدد. وعلى النحو المتفق عليه في ستوكهولم، نعتزم عقد اجتماع لجنة الإشراف، التي تشمل كلا الطرفين. ويحدوني الأمل في أن يعقد في عمان، حيث سأتكلم يوم الاثنين. وسيمثل ذلك خطوة صوب اليوم الذي نأمل أن نرى فيه جسرا جويا لتبادل العديد من آلاف السجناء والمفرج عنهم للعودة إلى أسرهم.

وإنني ممتن للالتزام والصبر اللذين أبداهما كلا الطرفين منذ أن كانا في ستوكهولم. وقد كان التقدم المحرز بشأن بعض المسائل تدريجيا، ومؤقتا في الواقع، إلى حد ما، ولكنه إسهاما ملموسا في تحقيق السلام. ولا شك في أن هناك العديد من العقبات التي يتعين التغلب عليها في الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة، ولكنني أود أن أقول هنا أنه يجب على الأطراف عدم الانحراف عن التزاماتهم خلال قضايا التأخير أو الصعوبات المتوقعة. وألتمس دعم المجلس في تشجيع الأطراف على مواصلة المسيرة والتغلب معا على كل التحديات التي قد يواجهونها طوال الطريق، وتذكيرهم بأننا هنا لمساعدتهم.

وأنا لا أتوهم بأن هذه الأيام حساسة وعصيبة بالنسبة للطرفين واليمن ككل. فلا تزال الحرب مستمرة في أجزاء أخرى من البلد، وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى إحراز تقدم بسرعة. وأدعو الأطراف إلى إدراك الحاجة لحماية هذه الخطوات الأولى حتى نتمكن من التوصل إلى تلك الأجزاء الأخرى من البلد في الوقت المناسب. ولا يزال للنزاع آثار رهيبة على الاقتصاد والحالة الإنسانية العامة، على نحو ما أعلم أن السيد لوكوك سيوضحه بعد دقيقة.

وكان من المؤسف أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل مضينا قدما بشأن البنك المركزي اليمني خلال اجتماعنا في السويد، وبشأن فتح مطار صنعاء خلال تلك المشاورات في كانون الأول/ديسمبر. وستسهم هاتين المسألتين، إن وجد حل لهما، إسهاما كبيرا في تخفيف المعاناة الإنسانية. وبطبيعة الحال، على نحو ما ناقشنا في جلسة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8424)، فإننا نواصل العمل على إيجاد حلول قبل استئناف الجولة المقبلة من المشاورات.

وأود أن أذكر أن متطلبات جماعات الجنوب، كما هو الحال دائما، تشكل جزءا أساسيا من حل المعادلة اليمنية. وأود أن أعرب عن امتناني للجهود التي بذلتها الأطراف المعنية اليمنية الرئيسية والمجتمع الدولي لتحسين الاستقرار في المحافظات الجنوبية في الأشهر الأخيرة، وهو إنجاز رائع. وعلى نحو ما قلت دائما،

فإنني ملتزم بضمان مشاركة جماعات الجنوب في عملية السلام. وأواصل العمل مع مجموعة من تلك الجماعات، مع وضع هذا الهدف في الاعتبار. وسيكتسي إسهامهم أهمية حيوية في تحقيق الأمل في السلام.

وختاما، فإن الرسالة التي ما برحت أتلقاها، لا سيما من الأطراف والدول الأعضاء الرئيسية وأصحاب المصلحة في إحلال السلام في اليمن، كانت متسقة في هذه الأيام الأخيرة. وكان مفادها أنه يجب علينا تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في السويد وأن نظهر إحراز تقدم كبير في الوفاء بتلك الالتزامات إذا أردنا بناء الثقة التي كنا نأمل أن تنشأ عنها. وثمة شعور بالأمل الملموس. وثمة إحساس بالتفاؤل، وبالقلق أيضا. ومن رأيي – وهو ما تشاطرته القيادة لدى كلا الطرفين وأطراف أخرى أيضا – أن إحراز تقدم كبير، لا سيما بشأن الحديدة، يعد شيئا نود أن نراه قبل انعقاد المشاورات المقبلة.

وسيتذكر أعضاء المجلس أنه في اتفاق ستوكهولم هناك اتفاق على فتح تلك المشاورات دون شروط. فالأمر لا يتعلق بتكييف ذلك القرار. إنه يتعلق بإحراز تقدم حتى لا نتعامل في الجولة المقبلة مع المسائل التي شهدناها في الجولة الأولى. ولذلك، لا يزال يحدوني الأمل في أن نشرع في الجولة المقبلة من المشاورات في المستقبل القريب. وأعمل مع الطرفين من أجل التأكد من أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن نبدأ في تلك المشاورات رصد التقدم المحرز في السويد ومناقشة المسائل الأساسية التي يتعين معالجتها من أجل حل النزاع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): إن اتفاق ستوكهولم والقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) يحدثان أثرا بالفعل. وتشير التقارير المقدمة من الوكالات الإنسانية في الحديدة إلى أن المدنيين أكثر ثقة وأقل خوفا من أن يقعوا ضحايا للغارات الجوية أو في مرمى تبادل إطلاق النار خلال ممارسة حياتهم. ولكننا، كما قال السيد غريفيث لتوه، لا نزال في البداية، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم اتفاق ستوكهولم. ويجب أن نذكر الأطراف بأنه يجب أن يحترموا القانون الدولي الإنساني في كل مكان وفي كل وقت.

ولا يسعني حتى الآن إبلاغ المجلس بأن الحالة الإنسانية الأوسع نطاقا في اليمن أفضل بأي شكل. فلا تزال كارثية. فهناك أكثر من ٢٤ مليون شخص الآن بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، أي ٨٠ في المائة من السكان. وبينهم نحو ١٠ ملايين شخص على بعد خطوة واحدة من المجاعة. وقد تم تشريد أكثر من ٣,٣ ملايين شخص، أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ منهم في الإثني عشر شهرا الماضية.

ونصف المرافق الصحية فقط تعمل بكامل طاقتها. وأُصيب مئات الآلاف من الأشخاص بأمراض في العام الماضي بسبب سوء مرافق الصرف الصحي والأمراض المنقولة عن طريق المياه، بما في ذلك الكوليرا. وتزايدت الاحتياجات عبر جميع القطاعات. ويزداد ملايين اليمنيين جوعا ومرضا وضعفا مما كانوا عليه قبل عام واحد.

وعلى الرغم من ذلك، تكثف الوكالات الإنسانية أعمالها لتلبية هذه الاحتياجات. وفي كانون الأول/ديسمبر، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية طارئة إلى ٩,٥ ملايين شخص؛ وهذا رقم قياسي. وفي الأشهر القليلة المقبلة، سيوسع البرنامج نطاق عملياته ليصل إلى ١٢ مليون شخص شهرياً، بمن فيهم الأشخاص الأكثر عرضة لخطر المجاعة وعددهم ١٠ ملايين نسمة ومليونا شخص من المشردين داخلياً الذين هم في غاية الضعف. وتواصل الوكالات الإنسانية دحر الكوليرا وتحسين الظروف المعيشية للأسر المشردة في المراكز الجماعية

والمخيمات غير الرسمية وبذل كل ما في وسعها للتخفيف من حدة الجوع وسوء التغذية لـ ٢٤٠ ٠٠٠ شخص يواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي – عند مستوى المرحلة ٥ وفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. كما تستعد الوكالات لعودة السكان بأعداد كبيرة إلى الحديدة متى سمحت الظروف بذلك. وبشكل عام، ستصل العمليات في اليمن هذا العام إلى ١٥ مليون شخص، أي حوالي نصف السكان، في حالة توفر التمويل.

وهذا أمر لا يخلو من المشاكل. ففي ٣١ ديسمبر/كانون الأول، أصدر برنامج الأغذية العالمي بيانا يطلب فيه اتخاذ إجراءات من السلطات الفعلية بشأن تحويل مسار المعونات الغذائية من سبعة مواقع للتوزيع في صنعاء. ونحن نعلم أن تحويل مسار المعونة ومحاولة تحويلها يشكلان مخاطر في جميع حالات النزاع. ونأخذ هذا الأمر على محمل الجد تماما؛ إذ يجب على أطراف النزاع عدم الاستيلاء على مواد الإغاثة المخصصة للمدنيين المحتاجين.

وبما أننا ملتزمون بالاستجابة الفعالة، تعاقدنا بالفعل مع أطراف ثالثة مستقلة للرصد في الخريف الماضي. ووجد المراقبون المستقلون في تقريرهم الأول أن ٩٥ في المائة من المستفيدين المستهدفين من المعونات الغذائية الذين تم الاتصال بهم في جميع أنحاء البلد أكدوا أنهم يحصلون بالفعل على معونة غذائية. وفي بعض الحالات، لم تكن حصص الإعاشة كاملة دائما. وقد تُعزى هذه الثغرات إلى التمويل أو القيود المفروضة على إمكانية الوصول أو مشاكل أخرى. ويجري حاليا رصد مستقل أكثر تفصيلا من هذا القبيل. ولن يفاجئني إن ظهرت مشاكل في أجزاء أخرى من البلد. ولكننا سنعمل دائمًا على إيجاد حلول عندما يحدث ذلك.

ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أن مشكلة صنعاء نفسها قد حُددت من خلال آليات الرصد القائمة وأن برنامج الأغذية العالمي، يدعمه في ذلك منسق الشؤون الإنسانية، قد تصرف بحزم. ويجري البرنامج والمنسق والسلطات الفعلية مناقشات مكثفة وبناءة بشأن سبل المضي قدما، ونحن متفائلون بأن التدابير الصحيحة ستُتخذ قبل بدء الجولة المقبلة من عمليات التوزيع. ويجري اتخاذ خطوات لتحسين آليات الاستهداف والتنفيذ بينما نتكلم الآن.

يحدد القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) ثلاث نقاط رئيسية متعلقة بالمسائل الإنسانية. وأود أن أطلع المجلس على موقفنا اليوم بشأن هذه النقاط.

وتتعلق النقطة الأولى بإمكانية الوصول. فلن يمكن زيادة حجم المساعدات الإنسانية التي يحتاجها اليمنيون إن لم يتسن سفر عمال الإغاثة ونقل الإمدادات بأمان وحرية إلى حيث تقتضي الحاجة. وفي أعقاب اتفاق ستوكهولم، كان أحد الأهداف الفورية استعادة إمكانية الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر والعديد من المستودعات الإنسانية في الحديدة. ولم يحدث هذا بعد، ولكنه يجب أن يحدث بسرعة. فهناك الآن كمية من الحبوب تكفي لـ ٣,٥ مليون شخص غير مُستغلة وربما تفسد، وهي موجودة لما يقرب من أربعة أشهر في مطاحن البحر الأحمر.

وللأسف، على مدى الأسابيع الستة الماضية، منعت السلطات الفعلية وصول الإمدادات الإنسانية القادمة من المناطق التي تسيطر عليها إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. كما أبلغت مؤخرا الوكالات الإنسانية بأن هناك حاجة إلى إشعار قبل ٧٢ ساعة من أي تحركات، بدلاً من المدة المعتادة لهذه الإشعارات وهي ٤٨ ساعة. ويساورنا القلق أيضا إزاء القيود الإدارية المفروضة على المنظمات غير الحكومية الدولية فيما تجدد اتفاقاتها التشغيلية، إضافة إلى التحديات الحالية في مجال الرصد.

ويجري أيضا تشديد القيود على أنواع محددة من البرامج، بما في ذلك برامج الحماية والدعم لضحايا العنف الجنسي والجنساني. وثمة حاجة ماسة إلى أعمال حماية في اليمن حيث

زادت، على سبيل المثال لا الحصر، التقارير المُتحقق منها عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد للخدمة العسكرية، بنحو ٢٥ في المائة في العام الماضي.

كما أن التأخيرات المستمرة والشروط المسبقة غير المقبولة للجسر الجوي الطبي المزمع تشييده من مطار صنعاء تعني أيضاً أن الآلاف من الأشخاص الذين يعانون من حالات طبية لا يتوفر لها العلاج في شمال اليمن محكوم عليهم بالمعاناة.

وهذه التطورات مجتمعة تؤدي إلى تأخير وتعطيل البرامج الإنسانية ذات الأهمية البالغة. ولكن يمكن الاتفاق على حلول. وقد تلقينا اليوم تأكيدا بأنه سيتم منح ٥٦ تأشيرة جديدة لموظفي الأمم المتحدة؛ وهذا يمثل خطوة هامة على الطريق الصحيح.

ويدعو القرار أيضا إلى رفع العقبات التي تعترض الواردات التجارية. وفي كانون الأول/ديسمبر، كان مستوى الواردات التجارية من الوقود عبر الحديدة والصليف أعلى من أي وقت منذ آب/أغسطس ٢٠١٧، بالرغم من أنها لا تزال دون الاحتياجات المُقدّرة. وهذا تحسن كبير، ونأمل أن تستمر واردات الوقود في الزيادة في الأشهر القادمة. كما زاد عدد طلبات تصاريح دخول ميناءي الحديدة والصليف أكثر من الضعف في كانون الأول/ديسمبر مقارنة بالشهر السابق. ونأمل أن يكون هذا دليل على تزايد الثقة التجارية في أعقاب اتفاق ستوكهولم ولكن، بطبيعة الحال، لن يُحدث ذلك تغييرا إلا إذا تمت الموافقة على هذه الطلبات.

وبالرغم من تحسن الحالة المتعلقة بواردات الوقود وزيادة عدد السفن التي تسعى إلى الوصول إلى الموانئ، فقد انخفضت واردات الأغذية التجارية في كانون الأول/ديسمبر إلى أقل من ١٦٣ ٠٠٠ طن متري، وهو أدنى رقم يُسجل منذ بدء آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن عمليات الرصد في تموز/يوليه ٢٠١٦. وهذا أمر مثير للقلق العميق في بيئة لا تزال تعاني من تهديد خطير بالمجاعة. وعموما، فإن متوسط الواردات الغذائية التجارية الشهري يقل الآن بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه قبل عام. كما تسببت القيود المستمرة على الواردات في عدم دخول أي شحنات تجارية منقولة في حاويات ميناء الحديدة منذ أكثر من عام.

والازدحام الشديد في ميناء عدن لا يزال يمثل مشكلة. فعلى الرغم من بعض التقدم الذي أُحرز في الآونة الأخيرة، لا يزال لدى برنامج الأغذية العالمي حوالي ٥٠٠ حاوية عالقة في ميناء عدن. وفي بعض الحالات، تعين على موظفي البرنامج إعادة توجيه البضائع عبر صلالة في عمان ثم نقلها إلى اليمن برا بتكلفة ومخاطر أكبر بكثير. وآمل أن تتخذ الحكومة اليمنية والسلطات الفعلية وغيرهما من أصحاب المصلحة كافة الخطوات اللازمة لضمان التدفق السلس وغير المعرقل للواردات التجارية والإنسانية عبر جميع الموانئ اليمنية، كما هو مطلوب بموجب القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨). وينبغي أن يشمل ذلك إعادة فتح ميناء رأس عيسى المُغلق منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وكما أبلغت المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.8204)، فقد أثرتُ جميع هذه المسائل المتعلقة بالوصول مع من التقيت بهم في صنعاء وفي عدن في تشرين الثاني/نوفمبر. كما أرسلت رسالة متابعة إلى رئيس المجلس السياسي الأعلى لجماعة أنصار الله في الشهر الماضي. ويستمر حوار بناء من خلال منسق الشؤون الإنسانية، وما زلت آمل أن تتصرف السلطات الفعلية وحكومة اليمن بسرعة من أجل الوفاء بالالتزامات القوية بالعمل الإنساني التي تلقيتها.

وتتعلق النقطة الإنسانية الثانية في القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) بالاقتصاد. يدعو القرار الأطراف إلى تعزيز الاقتصاد والبنك المركزي وإلى دفع المعاشات التقاعدية ورواتب الموظفين المدنيين. والريال اليمني يفقد قيمته مرة أخرى، ويتراوح سعر الصرف الآن

حول ٥٢٠ ريالا تقريبا مقابل الدولار. وهذا بالطبع أفضل من سعر الصرف الذي تجاوز أكثر من ٨٠٠ ريالاً والذي شهدناه قبل عدة أشهر، ولكنه أسوأ بكثير من سعر صرف الريال أمام الدولار في الشهر الماضي والذي بلغ ٤٥٠ ريالا. وهو أيضا أكثر من ضعف مستويات ما قبل النزاع.

وما لم يحدث تدخل، يقدر صندوق النقد الدولي أن سعر الصرف من المرجح أن يرتفع إلى أكثر من ٧٠٠ ريالاً مقابل الدولار في هذا العام. وكما يعلم المجلس، سيكون ذلك مدمرا لملايين الأشخاص لأن اليمن يستورد تقريبا جميع احتياجاته من الأغذية والوقود والأدوية.

وكانت عمليات ضخ العملات الأجنبية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مفيدة للغاية في تعزيز سعر الريال منذ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن كما ناقشت مع رئيس الوزراء في عدن، فإننا نحتاج إلى عمليات ضخ منتظمة ويمكن التنبؤ بها والتي من شأنها الحفاظ بشكل مستدام على سعر الصرف عند مستوى معقول.

ويشير القرار أيضا إلى أن دفع المعاشات التقاعدية ومرتبات موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء البلد يشكل عنصرا رئيسيا آخر لتعزيز الاقتصاد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن تقديم ٧٠ مليون دولار لتمويل منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتغطية بدلات المعلمين. وقد اتُفق الآن على ترتيبات تسليم هذه المدفوعات، ومن المتوقع أن يبدأ ذلك قريبا.

ينبغي أن يستفيد من ذلك ملايين الأطفال اليمنيين. ويتوقع فريق مارتين، بفضل دعم المنسق المقيم له، أن يعقد مناقشات بشأن الاقتصاد وتعزيز البنك المركزي قريبا. وآمل أن يؤدي ذلك بسرعة إلى تحسينات عملية ومستدامة.

أما النقطة الإنسانية الثالثة، سيدي الرئيس، فهي مناشدتكم للمجتمع الدولي أن ينظر في تمويل إضافي في عام ٢٠١٩ لخطة الأمم المتحدة المنسقة للاستجابة الإنسانية. لقد حصلنا على ٢,٤ مليار دولار في العام الماضي، أو ٨٣ في المائة مما طلبناه. وبما أن العمليات الإنسانية تتوسع هذا العام استجابة لتدهور الحالة الذي نشهده، لا سيما في الأشهر الستة الماضية، سوف نحتاج إلى المزيد من المال. في الأسابيع القليلة القادمة سنضع اللمسات الأخيرة على خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، وأتوقع أن تلك الخطة ستتطلب حوالي أربعة مليارات دولار، سيخصص نصفها للمساعدة الغذائية في حالات الطوارئ.

في ٢٦ شباط/فبراير، سيعقد الأمين العام مؤتمرا رفيع المستوى في جنيف لإعلان التبرعات، تشارك في استضافته حكومتا السويد وسويسرا. في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أنهما ستساهمان بمبالغ إضافية مقدارها ٥٠٠ مليون دولار لمكافحة الجوع في اليمن في عام ٢٠١٩. وبما أننا نتوقع أن الأموال التي قدمتها بسخاء المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٨ ستنفق بالكامل في نهاية آذار/مارس، يصبح التعهد الجديد بالتبرع مهما للغاية. ونحن نعول على جميع المانحين الإعلان عن تقديم تمويل أكثر سخاء في هذا الحدث الذي سيعقد في شباط/فبراير.

إن التقدم الهام الذي شهدناه على المسار السياسي، والذي ذكره مارتن من فوره في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس، جدير بتأييدنا الكامل واستمرار الدعم له، ولكن الأمر في حد ذاته لا يتعلق بإطعام طفل جائع واحد. إذ أن ملايين اليمنيين يتطلعون إلينا لمد يد المساعدة والحماية، ونحن بحاجة إلى أن نرى إحراز تقدم أكبر وأسرع في جميع عناصر قرار المجلس لإحداث فرق عملي في حياتهم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على الترتيب لعقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا مارتن غريفيث وفريقه، ومارك لوكوك وجميع القائمين على تقديم المساعدة الإنسانية. وأعتقد أنه لأمر طيب جداً أن تمكّن مجلس الأمن من توحيد كلمته حول هذه القضية الهامة جداً. إنه لأمر طيب جداً أن يكون بوسعنا عرض آخر المستجدات في الوقت المناسب بشأن تنفيذ اتفاق ستكهولم، ولكن أيضا بشأن التنفيذ الأوسع للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨). أنني ممتنة لذلك.

أعتقد أن من المهم جداً أن تسرع الأطراف بالجهود الرامية إلى تنفيذ الخطوات الهامة التي اتفقت عليها في ستوكهولم. لقد أوضح مارتن ما تضمنته تلك الخطوات. أريد أن أؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهود مارتن. ونحن نتطلع إلى استمرار الطرفين في المشاركة البناءة معه، بما في ذلك الالتزام بحضور الجولة القادمة من المحادثات ما أن يفرغ مارتن من أعماله التحضيرية. ونحن نتطلع إلى الأطراف لتيسير عمل الأمم المتحدة لتشكيل فريق في الحديدة لدعم جهودها.

أما نحن من جانبنا، بوصفنا مشاركين في الصياغة، فسوف نمضي قدما بالعمل على صياغة مشروع قرار تقني قصير لإعطاء فريق الأمم المتحدة الجديد الولاية اللازمة لدعم تنفيذ اتفاق الحديدة. وسوف نسمع في المشاورات أكثر على ذلك من السيد غريفيث، والسيد لوكوك ومن اللواء المتقاعد كاميرت. بطبيعة الحال، سوف يحتاج المجلس إلى الاستمرار في متابعة التقدم المحرز بصورة وثيقة على أرض الواقع.

أما على الجانب الإنساني، فأعتقد أن علينا جميعا أن نبقي ذلك نصب أعيننا كما جاء في ختام كلمة مارك: على الرغم من أن كل هذا التقدم على المسار السياسي أمر حيوي، فإنه لا يساعدنا في إطعام الأطفال الجائعين. وحقيقة أن ٨٠ في المائة من اليمنيين بحاجة إلى المساعدة أمر يبعث على الصدمة. يجب إلا ندخر أي جهد في سعينا لمساعدة مارك في إيصال المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية.

أريد اليوم أن أبين في منتهى الوضوح مدى أهمية مسألة إمكانية الوصول، أي الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، كما أوضح مارك، بل أيضا الوصول عن طريق الموانئ وإلى جميع المناطق في اليمن التي يحتاج فيها الناس إلى المساعدة. وعددهم كبير جدا، ولذلك لا ينبغي لنا أن نفوت يوما للوصول إليهم. ونحض جميع الأطراف على معالجة القضايا التي ذكرها مارك، ولا سيما فيما يتعلق بأمور مثل فترات الإشعار التي يجب تخفيضها إلى ٤٨ ساعة. ينبغي أن يكون الوصول من دون أي عوائق. وينبغي إيصال الإمدادات التجارية. كان لدينا بعض الأخبار الجيدة بشأن التأشيرات وواردات الوقود، ولكن الأخبار الجيدة يجب أن تشمل الإمدادات التجارية والإنسانية اللازمة.

لقد أبقيت ملاحظاتي قصيرة لأني أعرف أن الكثير من الوفود ترغب في الكلام ولدينا مشاورات عقب هذا الاجتماع. بيد أني أريد أن أكرر بأنها أخبار جيدة للغاية أن المجلس قد أبقى حتى الآن على وحدته حيال تلك المسألة. ونأمل أن يظل المجلس متحدا، بينما نتابع التقدم المحرز في المجالين الإنساني والسياسي.

السيد ديلاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين المحددتين والمفيدتين، كذلك أشكرهما على التزامهما والتزام أعضاء فريقهما، وهو التزام يُحتذى به.

أولاً، أود أن أتكلم عن التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، الذي أدى إلى الانتشار السريع للفريق المتقدم لبعثة الأمم المتحدة للرصد والرقابة. وعلى هذا الأساس، عقدت اللجنة المعنية بتنسيق إعادة الانتشار أول اجتماعات لها

في أواخر كانون الأول/ديسمبر وأوائل كانون الثاني/يناير، وهي اجتماعات مكّنت من إجراء المناقشات بين الطرفين بشأن تنفيذ الهدنة والانسحابات التي تم التخطيط لها. تلك خطوة أولى ملموسة نحو التهدئة، ونرحب بها. يجب أن تستمر المناقشات من أجل البناء على ما تم إنجازه وإحراز تقدم، لا سيما فيما يتعلق بإعادة نشر القوات من مدينة الحديدة والميناء، بغية تعزيز الثقة بين الطرفين وإنشاء حلقة حميدة. ومن قبيل الاستخدام المجازي في الرياضة، يجب علينا الآن أن نسجل هدفا.

ثانيا، على الرغم من ذلك الزخم الإيجابي، يجب إلا ننسى، كما قال السيد لوكوك عن حق، بأن الحالة الإنسانية لا تزال مقلقة جداً وهناك حاجة ماسة إلى مساعدة السكان اليمنيين. فاليمن يواجه حاليا أخطر أزمة إنسانية في عصرنا. إذ يوجد أكثر من ٢٤ مليون شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية، وهناك مخاطر عالية جداً من حدوث مجاعة وانتشار الأوبئة. لذلك في غاية الأهمية أن يُترجم الزخم الإيجابي الذي تحقق عقب محادثات ستوكهولم إلى أفعال على أرض الواقع. وهذا أمر ضروري في حد ذاته، ولكنه أيضا شرط مسبق للنجاح لكي تتسنى للناس المعنيين ملكية العملية التي بدأت. ونذكر بأنه يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي، وبخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، فضلا عن قانون حقوق الإنسان الدولي.

نرحب بإيداع المملكة العربية السعودية مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في البنك المركزي اليمني. ومع ذلك، فقد انخفض الريال مرة أخرى، كما ذكّرنا بذلك أيضا مارك. لذلك يجب علينا أن نواصل بذل جهودنا على الجبهة الاقتصادية. إنه أمر جوهري.

كما قالت زميلتي، ممثلة المملكة المتحدة، يجب أيضا ضمان إمكانية الوصول الإنساني والتجاري، بما في ذلك الوصول إلى شريان الحياة الموصل بين الحديدة وصنعاء. وندعو الأطراف إلى التحلي بروح المسؤولية في المناقشات حول إعادة فتح هذا المحور، وهي مناقشات لم تثمر عن نتيجة حتى الآن.

أخيرا، فإن إمكانية وصول مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي إلى مطاحن البحر الأحمر أمر حيوي، نظرا لحتمية تدفق قوافل المواد الغذائية للسكان من دون أي عوائق أو تحويل خط سيرها.

ومن خلال تقليل مستوى الأعمال العدائية، وتعزيز أداء موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، ينبغي أن ييسر الاتفاق بشأن الحديدة المساعدات الإنسانية وإمكانية وصولها. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يتم تنفيذه تنفيذا كاملا لصالح الشعب المعني.

في هذا السياق، وستكون هذه هي نقطتي الأخيرة، فيما يتعلق بمجلس الأمن، فإن أولويتنا الملحة هي ضمان أن يكون لدى بعثه المراقبة الولاية التي تحتاجها لأداء مهامها. وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر المشاعر التي أعرب عنها للتو زميلي البريطاني. ونؤيد الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة في هذا الصدد، إلى جانب احتمال التعجيل باعتماد المجلس لمشروع قرار يمكّن البعثة من تحقيق انتشارها بشكل كامل. وفي هذا السياق، فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يظهر المجلس وحدته واستجابته دعما للجهود التي يبذلها مارتن غريفيث، والتنفيذ الفعال لاتفاق ستكهولم بشأن الحديدة. ويجب على مجلس الأمن، واثقا في وحدته، أن يضغط بكل ثقله في هذا الاتجاه. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو الأطراف إلى القيام بدورها في تيسير عمل بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إصدار التأشيرات والأذون اللازمة، وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

إن التقدم الكبير الذي أحرز في ستوكهولم وأيده القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) يمثل إنجازا هاما. ولكي تكون هناك نقطة تحول حقيقية في إنهاء النزاع في اليمن، فإننا ندعو إلى إجراء مزيد من المناقشات السياسية في أقرب وقت ممكن تحت رعاية السيد غريفيث، من أجل الاستفادة من الزخم الذي تولد في ستوكهولم

واستئناف المناقشات بشأن إطار سياسي شامل، لأننا نعلم أن ذلك هو السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى حل دائم للنزاع في اليمن. وستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل لتلك الجهود، بما في ذلك داخل المجلس.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأطراف في اليمن قد التزمت عموما باتفاق وقف إطلاق النار، مما أدى إلى تقليص الأعمال العدائية في الأيام القليلة الماضية. إن لجنة تنسيق إعادة النشر، التي تقودها الأمم المتحدة وتضم جميع الأطراف اليمنية، تعمل بصورة منظمة، مع استمرار المناقشات بشأن المسائل المتصلة بإعادة الانتشار، مثل الجدول الزمني والموقع وطرائق التحقق والإشراف. كما بدأ العمل على تنفيذ الاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى وتسوية الحالة في تعز. مع ذلك، وفي حين أن الحالة العامة في اليمن تسير في اتجاه إيجابي، لا تزال هناك تحديات. ولا يزال تبادل إطلاق النار المتواصل في محافظة الحديدة مستمرا، ولا تزال الحالة الإنسانية العامة في جميع أنحاء البلد خطيرة. وتوافق الأطراف اليمنية على إعادة فتح طريق الحديدة – صنعاء لكن لم يتم الوفاء بذلك بعد. ولا تزال العوائق أمام وصول المساعدات الإنسانية قائمة. ويتعين على الأطراف المعنية تنفيذ اتفاق ستوكهولم والقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) بجدية، ومواصلة العمل في المجالات الثلاثة التالية.

أولا، ينبغي للأطراف أن تنفذ بدقة اتفاق وقف إطلاق النار في الحديدة، وأن تستكمل إعادة نشر قواتها المسلحة ضمن الإطار الزمني المحدد. وقد أحطنا علما باقتراح الأمين العام إنشاء بعثة في اليمن لتيسير ورصد تنفيذ الاتفاق، والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف بشأن المسألة. ويحدونا الأمل في أن تكثف الأمانة العامة المشاورات مع أعضاء المجلس بشأن الترتيبات المحددة المتعلقة بالبعثة المقترحة مع مراعاة آراء البلد المضيف وبلدان المنطقة واحترامها تماما.

ثانيا، لا بد من الضغط من أجل عملية حوار وتفاوض فعالة ومستدامة، مع الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن. وينبغي أن تتفق الأطراف اليمنية مع بعضها البعض وأن تبدي قدرا أكبر من حسن النية تجاه بعضها البعض. وبوسعها، برعاية لجنة تنسيق إعادة الانتشار، أن تتفق على تدابير بناء الثقة دون تأخير، بما في ذلك من خلال بناء مزيد من الثقة وإحراز تقدم بشأن اتفاق تبادل السجناء، ومسائل أخرى. ونتطلع إلى عقد الجولة المقبلة من محادثات السلام بدون حوادث لكي يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الإطارية للمفاوضات السياسية وإلى حل شامل يتم التوصل إليه في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور الوسيط الرئيسي. ونود أن نرى الأطراف اليمنية تعمل بشكل أوثق مع السيد غريفيث، وتظل مشاركة في عملية إحراز التقدم عن طريق التفاوض. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ومساعدة البلد على تحسين الحالة الإنسانية بطريقة مستدامة، وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب اليمني، ومواصلة تهيئة الظروف المؤاتية للمفاوضات. ويجب على الأطراف اليمنية أن تعمل بشكل أوثق مع الأمم المتحدة كي تضمن بفعالية سلامة الموظفين الدوليين وأمنهم في اليمن.

إن الوسائل السياسية هو السبيل الوحيد لحل المسألة اليمنية. ويجب على جميع الأطراف المحافظة على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه – استنادا إلى القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) والقرارات الأخرى، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، فضلا عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني – ودعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية واسعة

النطاق وشاملة للجميع عن طريق الحوار والتشاور. إن الصين على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في التشجيع على تسويةمسألة اليمن، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في المجلس هذا العام، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتولي الجمهورية الدومينيكية الرئاسة لهذا الشهر. ونحن على يقين من أنكم ستؤدون مهامكم بامتياز.

إننا ممتنون للسيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على إحاطته الإعلامية بشأن التغيرات في الحالة العسكرية والسياسية في اليمن في ضوء اتفاق ستوكهولم. كما نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على تقييمه للحالة الإنسانية، الذي يوضح أن اليمن وشعبه يعانيان من كارثة إنسانية مروعة. ومن الواضح أنه لا يمكن إنهاء نزاع امتد لسنوات عديدة في الأسابيع القليلة التي انقضت منذ بدء تنفيذ الاتفاق الذي قام العديد منا بمساعدة المبعوث الخاص على إبرامه في السويد. إننا لا نتوقع نتائج فورية، وسنواصل العمل مع السيد غريفيث وأطراف النزاع في اليمن بغية تنفيذه في أقرب وقت ممكن.

لقد أرسيت الأسس. وتم إنشاء لجنة تنسيق إعادة النشر التي يرأسها اللواء المتقاعد كاميرت. ولا تجري اجتماعات اللجنة بصورة سلسة للغاية، ولكنها تعقد ويمكن ملاحظة النتائج في انخفاض مستوى العنف حول المدينة والميناء في الحديدة. ويجري عقد المزيد من المناقشات بشأن منهجية تنفيذ التفاهم المشترك بشأن تبادل الأسرى والتهدئة في تعز. ونؤيد تعبئة وجود الأمم المتحدة في اليمن والجهود الرامية إلى توسيع نطاقه. ونؤيد مبادرة الأمين العام بشأن إنشاء بعثة جديدة من أجل دعم تنفيذ اتفاق الحديدة. ونعتقد أنها ستساعد السيد غريفيث في جهود الوساطة التي يبذلها، بما في ذلك من تنظيم جولة جديدة من المشاورات.

ونرى أنه سيكون من المهم ضمان أن تحافظ حكومة الجمهورية اليمنية وحركة أنصار الله على العزم على التوصل إلى حلول توفيقية بشأن الخلافات القائمة، بما في ذلك بشأن المسائل السياسية التي بالكاد بدأت الأطراف النظر فيها. وغني عن القول أن الكثير يرتهن بالالتزام بالاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا. ومن الضروري أن نواصل جميعا التزامنا الجماعي وجهودنا الثنائية الرامية إلى دعم العمل الذي يقوم به السيد غريفيث على الجبهة السياسية. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نواصل الجهود الموازية الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية في اليمن، التي تواصل التدهور يوميا، كما ذكرّنا السيد لوكوك اليوم. إن ملايين اليمنيين يتضورون جوعا بدون أي سبيل للحصول على الأدوية الأساسية أو الخدمات، وهم يحتاجون إلى المساعدة بشكل أو بآخر. إن تكاليف إعادة بناء الهياكل الأساسية المدمرة في البلد آخذة في الازدياد تدريجيا.

وتواصل روسيا، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك أقرب جيران اليمن، الإسهام في مساعدة شعب اليمن.

لكننا نقوم بذلك بشكل غير تمييزي. ويجب تقديم المساعدة الإنسانية لجميع من يحتاجون إليها في اليمن، بغض النظر عمن يسيطر على المنطقة التي يعيشون فيها. ونفترض أن شركاء إنسانيين آخرين يسترشدون بهذا المبدأ في اليمن أيضاً.

في الختام، نريد توجيه الانتباه مرة أخرى إلى الفوائد المحتملة لتحسن المناخ العام في المنطقة وتسوية الوضع في اليمن والأزمات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويجب أن تفسح سياسات المواجهة والمنافسة العدوانية المجال للحوار والتفاهم المتبادل، بما في ذلك من خلال إنشاء بنية أمنية موحدة. ومن واجبنا المشترك مساعدة أصحاب المصلحة في المنطقة على تنفيذ هذه العملية. وفي رأينا، لا يزال مفهوم الاتحاد الروسي للأمن والثقة في الخليج الفارسي يمثل أساسا سليما للجهود المشتركة في هذا الصدد.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة، والإحاطات الإعلامية الهامة التي قدمها السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك، اللذان وصفا سيناريو يتطلب الدعم العاجل من جانب المجتمع الدولي، وخصوصا من جانب مجلس أمن موحد. ونود أن نعرب عن امتناننا وتأييدنا الكامل للجهود التي يبذلانها لوضع حد لأسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم وتقريب الأطراف من التوصل إلى حل سياسي شامل.

كما نشيد بالأطراف اليمنية على استعدادها للتفاوض وإجراء حوار، مما مكّن لجنة تنسيق إعادة الانتشار من الاجتماع ثلاث مرات وإحراز بعض التقدم في التنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد. ونؤكد على أن هذا التقدم لا يزال مبدئياً، ويجب بالضرورة أن يستكمل باتخاذ تدابير جديدة عاجلة، مثل تحديد معايير ما يشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار للأطراف وتحديد أساليب العملية. وينبغي أن نؤكد أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد تشكل نقطة تحول في الصراع الدموي الذي طال أمده في اليمن، وأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يؤدي التأخير أو الانتهاكات إلى تبرير التخلي عن الالتزامات بموجب اتفاق ستوكهولم.

ولذلك، نحث الأطراف اليمنية على إعادة تأكيد التزامها بالحل السياسي الشامل الذي أطلقه المبعوث الخاص للأمين العام ومعالجة الصعوبات التي قد تجلبها هذه العملية المعقدة بعناية وبحسن نية، مع تجنب العمل الانفرادي الذي يتعارض مع الروح الإيجابية التي ينبغي أن تصاحبها. ونشجعها أيضا على مواصلة العمل بشأن تدابير بناء الثقة التي تسهم في تهيئة مناخ أفضل للتفاهم. ولذلك، نرحب بقرار الرئيس هادي دفع مرتبات الموظفين المدنيين في الحديدة، ونتطلع إلى تحقيق المزيد من التطور في مجال تبادل السجناء وفتح الطرق البرية والبحرية. كما نتطلع إلى جولة جديدة من المشاورات هذا الشهر ونؤكد أهمية زيادة مشاركة النساء والشباب.

وتصبح هذه الجهود أكثر أهمية، كما ذكّرنا بذلك السيد لوكوك، عندما لا تزال العديد من احتياجات الناس قائمة، ويستمر خطر المجاعة وانتشار الأمراض مثل الكوليرا. ويجب أن نبقى ثابتين في احترام مسؤوليتنا في دعمهم وحمايتهم. ويشمل ذلك إزالة جميع العقبات البيروقراطية التي تحد من الوصول إلى السلع الأساسية. إن المساعدات الإنسانية والوصول إليها لا يمكن ولا يجب أن تكون مشروطة بأي هدف عسكري.

ونود أن نختتم بإلقاء الضوء على الروح المهنية والشعور بالواجب للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة والوكالات الأخرى المنتشرة في اليمن، والتشديد على أهمية ضمان أمن الأطراف وتوفير ما يحتاجون إليه من تسهيلات للقيام بعملها، بما في ذلك إصدار التأشيرات اللازمة في الوقت المناسب. ولا تزال بيرو ملتزمة بتحقيق حل سياسي للنزاع الذي ينتهي بالكوارث الإنسانية الجارية إلى نهايتها، ويضمن المساءلة عن الجرائم الوحشية التي ارتكبت، ويحسن الاستقرار الإقليمي ويجعل من الممكن تحقيق سلام مستدام في اليمن.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى المبعوث الخاص السيد مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. لقد أعطى اتفاق ستوكهولم للمجتمع الدولي والشعب اليمني بصيصا من الأمل في حل النزاع في اليمن سلميا، لذلك، يتعين على مجلس الأمن المحافظة على مكتسباته والعمل على تنفيذه وعلى الأطراف اليمنية كافة الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها، والتعاون مع الأمم المتحدة لا سيما المبعوث الخاص وفريقه، واللواء باتريك كاميرت ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية، من أجل التوصل إلى حل مستدام في محافظة وميناء الحديدة وضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها، وهنا لا يفوتني أن أثني وأشيد بالجهود التي سيبذلها المبعوث الخاص وفريقه، للدفع بعملية السلام في اليمن منذ توليه منصبه،

كما نشيد بالخطوات الإيجابية للواء باتريك كمرت الرامية إلى تنفيذ ما ورد في اتفاق ستوكهولم، كما أود الإعراب عن عميق امتناننا وتقديرنا للعاملين في المجال الإنساني، على كل ما يبذلونه من جهود من أجل تحسين الوضع الإنساني في اليمن، ونشدد على أهمية ضمان الأطراف لسلامة موظفي الأمم المتحدة، ولتمكينهم من القيام بعملهم بشكل فعال.

لا شك أننا سنواجه عقبات عديدة نحو تحقيق سلام شامل ودائم في اليمن الشقيق، طالما لم نعمل بشكل حاسم وحازم، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ونشدد هنا على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). إن اتفاق ستوكهولم والقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) يعتبران محطة هامة في سبيل تحقيق السلام المنشود وعلينا التركيز على تدابير بناء الثقة للدفع في هذا الاتجاه، فلا بد في الشروع في اتخاذ خطوات تدريجية ترمي إلى بناء وتعزيز الثقة بين الأطراف اليمنية وأحد أهم التدابير الملموسة التي من شأنها تخفيف معاناة العديد من الأسر اليمنية هي تبادل السجناء والمعتقلين ونشجع الأطراف اليمنية على مواصلة بذل جهودها من أجل تحقيق ذلك. إن تغليب المصلحة الوطنية وأمن سلامة الشعب اليمني يجب أن يكونا فوق كل اعتبار، ويجب على جميع الأطراف العمل الدؤوب لتنفيذ اتفاق ستوكهولم بدءا باحترام وقف إطلاق النار، وعدم عرقلة وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وتذليل العقبات أمام عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار وإصدار التأشيرات والموافقات اللازمة لموظفي الأمم المتحدة، فجميع تلك الخطوات أساسية لإنجاح تنفيذ الاتفاق، وأود في هذا الصدد أن أشيد بإعلان التحالف لإعادة الشرعية إلى اليمن بالتزامه بوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتزام التحالف باتفاق ستوكهولم وتنسيقه مع اللواءاميرت، ونتطلع للوقوف على مقترحات الأمين العام حيال السبل التي ستقدم الأمم المتحدة من خلالها الدعم الكامل لاتفاق ستوكهولم، كما نصت على ذلك الفقرة ٦ من القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) ليتسنى للمجلس التباحث حولها، والوصول إلى تفاهمات بشأنها.

على الصعيد الإنساني، ومثل ما تضافرت جهود المجتمع الدولي لمواجهة المعاناة الإنسانية في اليمن خلال العام الماضي، علينا أن نضاعف جهودنا هذا العام من خلال العمل على تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة المرتقبة لهذا العام. وقد كانت دول التحالف وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، أكبر الداعمين لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن في عام ٢٠١٨، إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فدعم هذه الدول الخمس أسهم بشكل أساسي في تغطية خطة الاستجابة الإنسانية لليمن العام الماضي بواقع ٨٣ في المائة.

إننا نجدد ترحيبنا بعزم الأمين العام عقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في ٢٦ شباط/فبراير هذا العام في جنيف.

وتتطلع دولة الكويت إلى المشاركة في ذلك المؤتمر استكمالا لسياستها الإنسانية ودعما منها لتخفيف معاناة الشعب اليمني الشقيق.

وختاما، فإن اليمن الشقيق يمر بمرحلة مفصلية وحاسمة في تاريخه الحديث، وأمام الأشقاء في اليمن الآن فرصة تاريخية لاتخاذ خطوات مهمة نحو السلام. فليس من مصلحة أحد أن يستمر هذا الصراع، خاصة وأن المتضرر الأول من استمراره هو الشعب اليمني الشقيق. إننا نجدد دعوتنا إلى الأطراف اليمنية لتنفيذ اتفاق ستوكهولم الخاص بالحديدة وموانئها واتفاق تبادل الأسرى وإعلان التفاهم حول تعز، ونتمنى الالتزام بها وتنفيذها بشكل كامل، بما يفضي إلى استكمال الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث، نحو عقد الجولة القادمة والتوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث

المتفق عليها، وهي، مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، بما يقود إلى إنهاء الأزمة في اليمن الشقيق ويحافظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر، أنا كذلك، السيد مارتن غريفيث على عمله وعلى ما حققه في ستوكهولم. وبالإضافة إلى ذلك، أشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية بشأن ما قام به، ليس ذلك فحسب، بل أشكر من خلاله، جميع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في الميدان، إذ يجب ألا ننسى أن هذه هي أكبر أزمة إنسانية في العالم اليوم. فكل جهودهم هامة جدا.

استمعت بعناية شديدة إلى إحاطة مارتن غريفيث. وقد قال إنه تم التقيد باتفاق ستوكهولم إلى حد كبير. وأعتقد أن ذلك أمر مشجع للغاية. وأتفق معه في القول بأن التقدم لا يمكن إلا أن يكون تدريجيا، ونحن، بطبيعة الحال، ندعم كل ما يحاول القيام به هناك. وأود، في الوقت نفسه، أن أؤيد ما ذهبت إليه ممثلة المملكة المتحدة من أنه يتعين علينا اتخاذ خطوات متسارعة، وألا نقنع بما وصلنا إليه حتى الآن وأن نواصل عملنا في ذلك الصدد. وأرحب كثيرا باقتراحها صياغة مشروع قرار تقني حتى تتحقق سلامة الناس على أرض الواقع.

كما أود أن أشجع التصرف، وفقا لما قاله مارتن غريفيث وآخرون من الجالسين حول هذه الطاولة، وهو أنه يتعين علينا أن نمضي أكثر من ذلك، انطلاقا من حالة وقف إطلاق النار المحلية في الحديدة، وصولا إلى معالجة المسائل الأساسية والتوصل إلى اتفاق شامل. وأعتقد، في ذلك الصدد، وكما ذكر السفير دولاتر في وقت سابق، أن من المهم أن يظل مجلس الأمن متحدا كما كان عند اتخاذه القرار السابق بشأن اليمن وأن نتمسك بذلك السبيل من أجل المضي قدما.

وفي هذه العملية، أود أن أسلط الضوء على شيء عزيز جدا على قلوبنا، كما ردد السفير ميثا – كوادرا. وأود أن أطلب من السيد مارتن غريفيث إشراك النساء والشباب في المفاوضات الجارية في إطار عملية السلام. فهم الأكثر فعالية في ذلك الصدد، وينبغي تخصيص مقعد لهم على طاولة المفاوضات، إذ نمضي قدما. وأود أن أسلط الضوء، في ذلك الصدد، على حقيقة أن ألمانيا وبيرو تشتركان في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، بتنسيق وثيق مع المملكة المتحدة. وقد قررنا تركيز الاجتماع الأول للفريق في هذا العام على حالة المرأة في اليمن.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أشار مارك لوكوك إلى بعض التقدم الذي تم إحرازه، ولكنه قال كذلك إن الحالة ما زالت كارثية. وقد نقلت إحدى الصحف الألمانية عن المدير الإقليمي لليونيسف قوله إن اليمن جحيم على الأرض بالنسبة للأطفال، وأن زهاء ١٠٠ ٠٠٠ طفل على شفا المجاعة في اليمن. ولذلك، يتعين علينا بذل كل الجهود الممكنة لتحسين الحالة. وقد ذكر مارك لوكوك، في ذلك الصدد، تعطيل المطاحن والموانئ وحالات تحويل وجهة الإمدادات. وأعتقد أن ذلك أمر غير مقبول ويمثل فضيحة. ويجب علينا ألا ندخر أي جهد لإيقافه. وفيما يتعلق بما قاله مارك لوكوك بشأن حالة المياه، التي تشكل كابوسا في اليمن، فإننا نواجه حالات كوليرا. ونرى مرة أخرى تأثير تغير المناخ على الأمن. إذ يتعين علينا أن نحفر إلى عمق ١ ٥٠٠ متر للوصول إلى المياه في اليمن، الأمر الذي يشكل حالة مروعة أخرى.

وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد لدعم العملية السياسية. ونحن من بين الجهات المانحة الرئيسية فيما يتعلق بالمعونة الإنسانية. وكذلك نتطلع إلى ما يتجاوز المعونة الإنسانية الفورية إلى تحقيق الاستقرار من أجل زيادة فرص نجاحنا في المفاوضات وفي جهود تحقيق الاستقرار في اليمن.

السيد إيدجانغ ناغا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما المفصلتين جدا وأهنئهما على العمل الهائل الذي يقومان به في اليمن.

لقد اقتنعنا في آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن اليمن في ٢٠١٨ (انظر S/PV.8439) بأننا فتحنا صفحة جديدة في النزاع وبأن عمل المجلس والمجتمع الدولي الشاق المستمر منذ سنوات طويلة قد آتى أكله. ويشعر وفد بلدي بالامتنان للسيد غريفيث على قيادته ولكل الذين مكنوا الأطراف من الاجتماع والتوصل إلى اتفاقات أولية، يسرت بدء عملية سياسية من أجل التوصل إلى حل مستدام للنزاع.

ونثني على رد الفعل الحسن التوقيت للمجلس الذي اتخذ بالإجماع، تمشيا مع روح ضمان الامتثال لاتفاقات ستوكهولم، القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الذي يأذن، في جملة أمور، بإيفاد فريق لرصد ودعم وتيسير التنفيذ الفوري للالتزامات التي قُطعت في ستوكهولم، والتي تشمل وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة الاستراتيجية وفي أجزاء أخرى من البلد. وتدعو جمهورية غينيا الاستوائية، في ذلك الصدد، الأطراف المتحاربة وسائر الأطراف المعنية في اليمن إلى التقيد الصارم بشروط الهدنة. ويسعدنا أيضا أن الأطراف قد شرعت، إلى حد ما، في الوفاء بالتزاماتها، كما يتضح من إعادة الفتح التدريجي لمدينة الحديدة.

ونرحب ترحيبا حارا بالاجتماع التاريخي لممثلي لجنة تنسيق إعادة النشر وحكومة اليمن والحوثيين، ونشجع الأطراف الوطنية على العمل معا لضمان تمكن اللجنة من الاضطلاع بمهامها، وبالتالي تعزيز الثقة اللازمة لتحسين تيسير تنفيذ الاتفاق بشأن الحديدة. ويتشاطر وفد بلدي جميع الشواغل التي تم الإعراب عنها بشأن الحاجة الحقيقية لدفع عملية اليمن قدما، ولا سيما الشواغل الواردة في تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) (S/2019/11). إن هناك جوانب حاسمة تتطلب استجابات فورية من الأطراف المتحاربة، مثل فتح الطرق السريعة المحددة لضمان تعبئة أفرقة المساعدة الإنسانية والتعجيل بإصدار التأشيرات للعاملين في المجال الإنساني حتى يتسنى لهم دخول البلد، فضلا عن معالجة القواعد التنظيمية الأخرى التي تعوق إمكانية الوصول. وأدعو الحكومة اليمنية والحوثيين إلى منع تحويل وجهة المواد الغذائية والإمدادات الأساسية الأخرى المرسلة إلى الفئات الأكثر ضعفا في البلد، والذين هم بحاجة ماسة إليها.

أخيرا، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن كامل تأييدها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن، وتأمل أن يسفر التقدم الذي تحقق في ستوكهولم عن المزيد والمزيد من النتائج الملموسة وأن يكون بمثابة نقطة انطلاق للاجتماعات المقبلة. وفي هذا الصدد، نشجع المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن وجميع الوسطاء الآخرين في ذلك البلد على مواصلة العمل لإيجاد حل سياسي للنزاع.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر المملكة المتحدة على طلب جلسة الإحاطة هذه بشأن تنفيذ اتفاق ستكهولم. وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى جهودهما.

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في مجلس الأمن بشأن موضوع اليمن، نود أولا أن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستكهولم. إنه إنجاز رائع، وأهنئ المبعوث الخاص مارتن غريفيث مؤكدا له دعمنا الكامل. ومن الضروري أن يُحترم هذا الاتفاق الآن وأن ينفذ في آجال نهائية واقعية. وفي ضوء حالة الطوارئ الإنسانية، يكتسي الاتفاق

بشأن ميناء الحديدة أهمية خاصة. فهذا الميناء هو شريان الحياة لبقية البلاد من حيث الوصول إلى المعونة الإنسانية واستيراد البضائع التجارية. ومن الضروري كفالة تشغيله.

إن الحالة هشة وانعدام الثقة بين الأطراف لا يزال قويا. وكانت هناك حوادث، لكننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الخطاب التحريضي في وسائط الإعلام والاتهامات المتبادلة بانتهاك وقف إطلاق النار، والتركيز على تنفيذ الاتفاق بحسن نية. إضافة إلى ذلك، ينبغي للأطراف أن تسعى للتوصل إلى تفاهم مشترك لتنفيذ الاتفاق بشأن الحديدة، بما في ذلك طرائق تنفيذه. وعليها أن تتفق أيضا على آلية للرصد في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

ولتمكين الأمم المتحدة من رصد تنفيذ الاتفاق، من المهم أن تصدر الأطراف تأشيرات دخول لموظفي الأمم المتحدة في الوقت المناسب وأن تتيح للجنة تنسيق إعادة الانتشار الوصول إلى كامل أراضي محافظة الحديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان أمن أفراد الأمم المتحدة.

وبلجيكا تؤيد اتخاذ قرار في أقرب وقت ممكن بهدف توفير أساس قانوني لبعثة تابعة للأمم المتحدة، وسنواصل الإسهام بصورة بناءة في اعتماد هذا القرار.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، كما سمعنا من مارك لوكوك، ما زال يتعين بذل جهود لتحسينها. ومن الضروري أن تيسر جميع الأطراف الوصول إلى المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، ويتعين إزالة العقبات البيروقراطية التي تعوق هذا الوصول.

أخيرا، نأمل أن يكون اتفاق ستكهولم أساسا لبناء اتفاق على إطار تفاوضي لمحادثات مستقبلية، وإطلاق عملية سياسية شاملة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمَيّ الإحاطتين الإعلاميتين على مدخلاتهما القيمة في مناقشة اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد مارتن غريفيث؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك؛ واللواء المتقاعد باتريك كاميرت. ونعرب عن تقديرنا لعمل موظفي الأمم المتحدة في اليمن.

لقد انتهى عام ٢٠١٨ بالأمل في إعادة إطلاق عملية سياسية رسمية بفضل الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف في ستكهولم واتخاذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، الذي ينشئ آلية للإشراف على تنفيذه. ونرحب بالإسراع بإنشاء لجنة تنسيق إعادة الانتشار وتولي اللواء كاميرت دور رئيسها، كما نرحب بالتقدم الذي أحرزته الأطراف فيما يتعلق بإنشاء الهيكل التنظيمي للجنة. ويشجعنا أيضا قرار الرئيس هادي الذي وجه بدفع المرتبات لجميع موظفي الخدمة المدنية في محافظة الحديدة.

وامتثال الأطراف لأحكام اتفاق ستكهولم أمر حاسم الآن وسيحدد مستقبل عملية السلام في اليمن. ويجب الحفاظ على وقف إطلاق النار في محافظة الحديدة. ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن انتهاكات وقف إطلاق النار من كلا الجانبين، ونحث الطرفين على التحلي بضبط النفس. ونشجعهم أيضا على إبداء حسن النية، ومواصلة النهوض بتدابير بناء الثقة، لا سيما تلك المتصلة مباشرة بالحالة الإنسانية، ومواصلة مشاركتهم مع المبعوث الخاص. ونتطلع إلى الجولة التالية من المشاورات. وفي هذا السياق، نود التأكيد على ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين والمجموعات المنقوصة التمثيل، بما في ذلك النساء والشباب، في العملية السياسية.

كما ندعو الأطراف إلى مواصلة التعاون الوثيق مع لجنة تنسيق إعادة الانتشار وتقديم كل أشكال الدعم لموظفي الأمم المتحدة في اليمن، بما في ذلك من خلال المساعدة البيروقراطية في المضي قدما في نشر عدد إضافي من موظفي الأمم المتحدة

ومعداتها. ويجب ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في جميع الأوقات.

وعلى الرغم من التقدم المحرز على المسار السياسي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في اليمن. لا تزال هناك حاجة إلى إجراءات عاجلة لتحسين الظروف المعيشية للسكان اليمنيين، وكفالة حمايتهم وتفادي احتمال المجاعة. لذلك، نحث الأطراف على بذل قصارى جهدها لتعزيز تدابير بناء الثقة بحيث يمكن تنفيذ العمليات الإنسانية دون عوائق ودون تأخير. ولهذه الغاية، يجب إعادة فتح الطريق السريع الحديدة – صنعاء بصورة عاجلة لكي يتسنى تشغيل الممر الإنساني. ونشدد أ على الحاجة الملحة إلى رفع جميع القيود البيروقراطية على وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء اليمن.

ويسرنا أن مجلس الأمن متحد، ونأمل أن يظل متحدا من أجل مساعدة أصدقائنا اليمنيين على تنفيذ الاتفاق. كما أننا ندعم بقوة جهود البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لإعداد قرار فني.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، والمبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد مارتن غريفيث، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى عملهما الممتاز لتحقيق وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستكهولم. ونقدر كثيرا عمل اللواء المتقاعد كاميرت في إنشاء لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة، وهي عنصر أساسي في تنفيذ اتفاق ستكهولم، وعمل المنسق المقيم في اليمن، السيدة ليز غراند، في إبراز رسالة الاحتياجات الإنسانية الهائلة والحرجة لليمنيين على أرض الواقع.

وتقرير الأمين العام في ٧ كانون الثاني/يناير (S/2019/11) عن حالة تنفيذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) يشير إلى التقدم الكبير المحرز حتى الآن، لا سيما الإسراع بإنشاء لجنة تنسيق إعادة النشر، مما يدل على رغبة الأطراف في طي الصفحة. ومن المهم أن ممثلي حكومة الجمهورية اليمنية والحوثيين قد أبدوا استعدادا للتوصل إلى تسوية سياسية، ونحن نقف إلى جانب تأكيد الأمين العام على ضرورة عدم اعتبار التقدم في السعي من أجل وضع حد لسنوات الحرب والمعاناة والجوع أمرا مفروغا منه.

ولكن إذا كنا نشاطر الأمين العام تفاؤله الحذر، فإننا نشاطره أيضا شواغله بشأن تعقد المهام التي تنتظرنا. وعلى وجه الخصوص، ورغم تلك الجهود الواعدة، فإن الحالة على أرض الواقع بالنسبة للملايين من اليمنيين لا تزال مزرية. ووفقا لتقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يوم الاثنين، تحديدا، ارتفعت أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والبنزين، بنسبة ١٣٧ في المائة و ٢٦١ في المائة، على التوالي. ولم يصل إلى الحديدة سوى سفينة حاويات واحدة منذ عام ٢٠١٧، كما سمعنا هذا الصباح، ويتعين على جميع الأطراف رفع طائفة واسعة من العقبات البيروقراطية التي تحول دون إيصال المساعدات.

ويساورنا القلق إزاء تقارير برنامج الأغذية العالمي عن تحويل المعونة الغذائية للحوثيين، ونطالب بإجراء تحقيق شامل لتحديد المسؤولين عن هذه السرقة المشينة ومحاسبتهم.

ولا يؤدي التدخل في جهود الإغاثة التي تبذلها الأمم المتحدة إلا إلى إطالة أمد بؤس المواطنين اليمنيين. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان إيصال المعونة الغذائية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. كما ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام التام بوقف إطلاق النار في الحديدة وضمان استمرار إعادة النشر المتفق عليها في السويد في الوقت المناسب. وتكتسي إعادة النشر بطريقة موثوقة أهمية بالغة للحفاظ على السلام في الحديدة وإعادة تشغيل الموانئ في البلد.

وما برحنا نرى، جنبا إلى جنب مع المجلس، أن الحل السياسي هو وحده الذي سيؤدي إلى السلام المستدام والوطيد

الذي يستحقه شعب اليمن. وفي ذلك الصدد، ستواصل الولايات المتحدة دعمها القوي للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث.

وأخيرا، نعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على دورها القيادي في صياغة القرارات اللازمة لضمان تأييد المجلس للاتفاق الذي تم التوصل إليه في السويد ولإنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة في الحديدة. وستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها لضمان نجاح سائر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما فيها المتعلقة بالإشراف على وقف إطلاق النار، فضلا عن إسهامها في الحل السلمي الذي طال انتظاره.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الإحاطة بشأن تنفيذ أحكام اتفاق ستوكهولم المبرم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بين الأطراف اليمنية. ونود أن نشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على التوالي، الذين توافي إحاطاتهم مجلس الأمن بآخر المعلومات عن حالة تنفيذ الاتفاق الذي أيده من خلال القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨).

وتود كوت ديفوار أن تهنئ مرة أخرى الأمين العام على جهوده الدؤوبة التي أدت إلى إبرام اتفاق لوقف لإطلاق النار – بوصفه شرطا مسبقا لإجراء حوار شامل من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة في اليمن. ويرحب بلدي أيضا بروح التراضي بين أطراف النزاع وتحثها على العمل بجد حتى يصبح الأمل في السلام عقب التوصل إلى الاتفاق أمرا واقعا. وبذلك سيتسنى للشعب اليمني الذي دمرته الحرب المستمرة لعدة سنوات تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في نهاية المطاف.

ويحدو كوت ديفوار وطيد الأمل في تعزيز وحدة المجلس المجسدة في اتخاذه الإجماعي للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) في هذه المرحلة الحاسمة من تنفيذ اتفاق ستوكهولم. ولتحقيق ذلك، يتعين على جميع الجهات الفاعلة إبداء حسن النوايا والالتزام بالبناء على المكاسب الكبيرة التي تحققت فيما يتعلق بحل الأزمة اليمنية. وفي ذلك الصدد، يدعو بلدي جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة في التنفيذ المخلص للاتفاق، الذي يجدر ذكر نقاطه الرئيسية الثلاث: وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة، الذي دخل حيز النفاذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، يليه النشر المتبادل للقوات المتحاربة خارج ميناء الحديدة والصليف ورأس عيسى، وآلية تنفيذ الاتفاق المتعلق بتبادل ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ سجين، وبيان التفاهم بشأن مدينة تعز بهدف فتح ممرات إنسانية.

وبالنظر إلى حدة الأزمة الإنسانية التي تؤثر على أكثر من ٢٠ مليون يمني يواجه ٤ ملايين منهم خطر المجاعة، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة ومناسبة لتلبية الاحتياجات. وترى كوت ديفوار أن من شأن إزالة العقبات الإدارية واتخاذ تدابير لاستئناف أنشطة الموانئ أن ييسر نقل وإيصال المساعدات الإنسانية، فضلا عن استئناف الأنشطة الاقتصادية والتجارية. ونشير أيضا إلى أن وضع أي عوائق أمام تقديم المساعدة الإنسانية يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك، يحث بلدي الأطراف اليمنية على العمل مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لحماية المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى المناطق والسكان المتضررين. تحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالبيان الذي أدلى به زعيم الحوثيين بناء على طلب برنامج الأغذية العالمي التحقيق في تحويل مسار ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ طن من المساعدات الإنسانية في العاصمة اليمنية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وترحب كوت ديفوار بالزخم الإيجابي الناجم عن اتفاق ستوكهولم وتفعيل لجنة تنسيق إعادة النشر. ولذلك، ندعو الأطراف اليمنية إلى الامتناع عن أي ما من شأنه أن يؤدي

إلى استئناف الأعمال العدائية وأن تواصل التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام لأجل توطيد المكاسب التي تحققت في ستوكهولم.

ويلاحظ بلدي مع الشعور بالرضا أنه ووفقا للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) قد تم تفعيل فريق الرصد التابع للأمم المتحدة، برئاسة اللواء المتقاعد باتريك، والمسؤول عن إدامة وقف إطلاق النار. ونرحب بعقد الاجتماع المشترك الأول، في الحديدة، للجنة تنسيق إعادة النشر المسؤولة عن الإشراف على وقف إطلاق النار. وأفضى الاجتماع إلى إجراء مناقشات بناءة بشأن ولاية اللجنة وبشأن الأولويات الرئيسية في مجال الحفاظ على وقف إطلاق النار ووصول المساعدة الإنسانية، وإعادة نشر القوات العسكرية. وعليه، تنوه كوت ديفوار بالتزام الأطراف المتحاربة بتنفيذ اتفاق ستوكهولم.

وختاما، تعرب كوت ديفوار مجددا عن تأييدها للسيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك واللواء باتريك كاميرت وفريق الرصد التابع له الذي يدل نشره على وجه الاستعجال – ولا سيما في عدن وصنعاء والحديدة – التزام المجتمع الدولي بحل الأزمة. ونكرر مناشدتنا الأطراف في النزاع بممارسة ضبط النفس وندعوها إلى احترام التزامها بتنفيذ اتفاق ستوكهولم بما يتيح الفرصة لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر مقدمي الإحاطات – المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك – على إحاطاتيهما. وتود جنوب أفريقيا أن تدلي بالنقاط التالية فيما يتعلق بالحالة في اليمن.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء تأثير النزاع الدائر في اليمن والذي أسفر أدى إلى تدهور الأزمة الإنسانية. ونؤيد ضرورة معالجة الشواغل السياسية والأمنية باعتبارها جزءا من التصدي للأزمة الإنسانية. وقد تسبب النزاع في اليمن سلفا في مأساة لا توصف للملايين من الأشخاص. وقد كان المدنيون الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال، الأكثر تضررا من آثار تلك الحرب المدمرة التي أسفرت عن إحدى أكبر الأزمات الإنسانية على النطاق العالمي.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد مارتن غريفيث، لدعوتهما إلى عقد اجتماع في السويد في الشهر الماضي. وتسرنا مشاركة الحكومة اليمنية والحوثيين في تلك المناقشات التي أفضت إلى اتفاق ستوكهولم. ونعرب عن سرورنا أيضا لتمكن مجلس الأمن من إبداء وحدة الهدف على وجه الاستعجال عقب اجتماع ستوكهولم واتخاذه القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨).

وننوه إلى اقتراح الأمين العام المتعلق بطرائق عمل آلية الرصد. وننوه أيضا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار (S/2019/11). ونعرب عن سرورنا لاجتماع لجنة تنسيق إعادة النشر، بمشاركة ممثلين عن الحكومة والحوثيين. ومن الضروري أن تتفق الأطراف على تدابير بناء الثقة لأجل التغلب على انعدام الثقة الحالي.

بيد أنه يساورنا القلق إزاء الادعاءات المتبادلة بحدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار من كلا الجانبين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الضروري أن تنفذ جميع الأطراف القرار واتفاق ستوكهولم معا، علاوة على تنفيذ وقف الأعمال العدائية. ونود التشديد مجددا على أن الحل المستدام الوحيد يتمثل في إجراء المفاوضات والتوصل إلى تسوية سياسية يقودها اليمنيون، شريطة أن تكون عادلة وشاملة وتعطي الأولوية لمصالح ورفاه جميع اليمنيين.

ونود أن نذكّر الأطراف في النزاع بأنه يقع على عاتقها الالتزام بتيسير وصول المساعدات الإنسانية تماما وبصورة مستمرة ودون عوائق على النحو المنصوص عليه بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو كذلك الأطراف إلى كفالة سلامة العاملين في

مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. كما ندعو إلى التعجيل بتيسير إصدار تأشيرات الدخول وغيرها من أشكال الدعم اللوجستي. ونرحب في ذلك الصدد بإصدار ٥٦ تأشيرة بوصفها خطوة إيجابية. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون ذلك مجرد إجراء لمرة واحدة فقط. ونتطلع إلى عقد الاجتماع المقرر في عمان في الأسبوع القادم، كما أشار السيد غريفيث، بغرض مناقشة تبادل الأسرى الذي طال انتظاره من كلا الجانبين.

وفي الختام، نناشد كلا الجانبين إنقاذ حياة النساء والأطفال في اليمن.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): باعتباري آخر متكلم قبل أن تأخذوا الكلمة، سيدي الرئيس، يمكنني أن أفترض بأمان أننا جميعاً نتشاطر نفس الآراء، وهي أن الحالة، أولاً وقبل كل شيء، خطيرة – ومتردّية – وأن اليمن في أزمة وبحاجة إلى العمل العاجل. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يتتبع التقدم المحرز ويرصد تنفيذ اتفاق ستوكهولم.

وأُعرب عن تقديري للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك، واللتين تعطياننا الفهم الواضح لما يحدث في الميدان. وأعرب أيضاً عن التقدير لاتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨). وكما ذكر الكثيرون، يؤكّد اتخاذ القرار بالإجماع على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نستفيد من هذه الوحدة ونمضي قدماً. وينبغي أن نكفل أن يتبع اتفاق ستوكهولم المزيد من الإجراءات الملموسة من المجلس. والأمر الأهم هو أن المجلس اتخذ إجراءات فورية لمعالجة محنة الشعب اليمني.

وكما قال كثيرون، عانى شعب اليمن طويلاً من المجاعة والمرض والركود الاقتصادي التي تفاقمت بسبب النزاع المسلح، كما سمعنا من السيد لوكوك تواً. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده لأي إجراء يرغب الأمين العام في أن يتخذه لضمان أن نعالج الحالة على النحو المناسب.

وأود أن أسلّط الضوء على بضع نقاط رئيسية. أولاً، نرحّب بتعيين اللواء باتريك كاميرت رئيساً للجنة تنسيق إعادة النشر. ويسرّنا أن نعلم أن اللواء كاميرت والفريق المتقدم يؤديان بالفعل دوراً نشطاً في الاجتماع والعمل مع الطرفين من أجل تنفيذ اتفاق ستوكهولم. ومن المهم أن تنهي اللجنة وضع الصيغة النهائية لطرائق إعادة نشر القوات، بما في ذلك الأطر الزمنية، وتحديد المواقع والوحدات الملائمة والآمنة للنشر. وبناء على ذلك، فإن إعادة نشر القوات المتوخى في اتفاق ستوكهولم على مرحلتين يمكن تنفيذه على الفور، مما يتيح إمكانية وصول حاسمة الأهمية للاحتياجات الإنسانية.

ثانياً، ترحّب إندونيسيا بالاقتراح الداعي إلى إنشاء بعثة للأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ الاتفاق على مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. وستواصل البعثة أداء دور هام في رصد إعادة نشر القوات من كلا الطرفين لتنفيذ وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة وموانئها. ومع هذه المهمة، يحدونا الأمل في أن يمكن إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى شعب اليمن، وهو في أمس الحاجة إلى هذه المساعدة. وستواصل البعثة أيضاً المساهمة في استدامة العملية السياسية التي أطلقها المبعوث الخاص في العام الماضي.

وهذا هو لب اتفاق ستوكهولم، وتقف إندونيسيا على استعداد لدعم جميع الجهود الهادفة إلى تخفيف الأزمة الإنسانية الخطيرة في اليمن. ونعتقد أنه ينبغي فتح جسر جوي طبي وأن يتم إيصال الإمدادات بلا كلل. ونعتقد أنه ينبغي كفالة بذل أية جهود ترمي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان. ونود أيضاً أن نؤكد على أن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. وبناء على ذلك، فمن الأهمية بمكان وضع تدابير السلامة والهياكل الأساسية قبل إنشاء البعثة. ومن الأهمية بمكان إجراء تقييم كامل للحالة في الميدان.

ثالثاً، يأسف وفد بلدي أيضاً لأن الحالة الإنسانية في اليمن ما زالت خطيرة. ويحدونا الأمل في أن ييسر الحل السياسي

الراهن الجاري حالياً إيصال الإغاثة الفورية ويحقق التحسن التدريجي للحالة الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن تتواصل الأنشطة التجارية والتنمية الاقتصادية دون عوائق، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على التخفيف من معاناة السكان. ولا بدّ للجهود المتضافرة التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة من أن تكون موجهة نحو الإغاثة الإنسانية لشعب اليمن.

وفي الختام، يحدونا وطيد الأمل في أن يتم الحفاظ على الزخم الإيجابي واستمراره من خلال إشراك جميع الأطراف في حوار شامل للجميع بمشاركة جميع الجهات المعنية، وبخاصة لتنفيذ تدابير بناء الثقة لدى الجميع. تحتاج جميع الأطراف إلى الثقة، وينبغي أن نكفل أن يُنفّذ اتفاق ستوكهولم على النحو الواجب وإحراز التقدم في الحديدة. إن السلام الذي تحقق يلزم تكراره ومضاعفته في جميع أنحاء اليمن.

وأود أن أكرّر ما ذكره السيد غريفيث في الإحاطة الإعلامية التي قدمها. وينبغي ألا تكون الحُديدة آخر محطة لنا: فيجب أن نكفل تحقيق النجاح هناك لكي يكون استنساخه ممكناً في أجزاء أخرى من البلد. وتقف إندونيسيا بطبيعة الحال، شأنها شأن الآخرين، على أهبة الاستعداد لدعم اقتراح الأمين العام الداعي إلى تقديم دعم من الأمم المتحدة إلى أي جهود ترمي إلى ضمان السلام والاستقرار من أجل شعب اليمن. وينبغي أن يكون ذلك على رأس أولويات مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجمهورية الدومينيكية.

وأشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين بشأن الحالة الإنسانية والسياسية في اليمن في ضوء آخر التطورات في عملية السلام في البلد.

وترى الجمهورية الدومينيك أنه من الأهمية بمكان الاعتراف بالدور القيم والمثمر للمشاورات السياسية التي عُقدت في أوائل كانون الأول/ديسمبر تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة العديد من الدول الأعضاء في السعي من أجل التقارب بين الأطراف. إن اتفاقات ستوكهولم هي خطوة إلى الأمام للقضاء على واحد من أبشع النزاعات في تاريخنا الحديث والذي خلّف الملايين من الناس، معظمهم من الأطفال، في حالة من الجوع وسوء التغذية مع الآثار الطويلة الأجل المؤسفة حقاً.

وأنوّه بالسيد غريفيث على دبلوماسيته ووساطته الممتازة مع الأطراف. وستفعل الجمهورية الدومينيكية كل ما في وسعها للإسهام في تحقيق اتفاقات ستوكهولم وتعزيزها ولدعم عمل لجنة تنسيق إعادة النشر، عن طريق المجلس، في تنفيذ تلك الاتفاقات وكذلك عمل المبعوث الخاص. ومع ذلك، فإننا نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق، خلال الزيارة التي قام بها إلى صنعاء، بشأن الجولات المقبلة من المشاورات التي يمكن أن تمهد الطريق لاستئناف المفاوضات الرسمية من أجل التوصل إلى حل سياسي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد وأنوّه بالوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، التي ساعدت أبناء الشعب اليمني، في ظروف لا يمكن تصورها، وتواصل تلبية احتياجاتهم بهدف التخفيف من معاناتهم.

ولا بدّ من الإعراب عن التقدير إلى شركاء الأمم المتحدة، بمن في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية واليمنيون الذين يسهمون، يوماً بعد يوم، في المهمة الشاقة المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان بالنسبة لبلدي، في ضوء التقدم المحرز نحو السلام في اليمن، مواصلة جميع الجهود الرامية إلى السعي إلى حل سياسي، بما في ذلك من خلال المشاركة الفعالة للنساء والشباب في عمليات حل النزاعات، والإبقاء على الحماية والمساعدة الإنسانية ممكنة الوصول إلى الملايين من الأشخاص الذين لن يتمكنوا من البقاء من دونها.

وفي هذا الصدد، وبعد إذن الجميع، أود أن أؤكد على ما يلي. لقد أشار السيد لوكوك إلى أن عدد الأشخاص ذوي

الاحتياجات الإنسانية الحادة في اليمن يقدَّر أن يصل إلى ٢٤ مليون شخص في عام ٢٠١٩، وهو أكثر مما هو في أي بلد آخر في العالم اليوم. إنه بالفعل لتحدٍّ من وجهات نظر عديدة، بما في ذلك من وجهة نظر التمويل، وهو يجبرنا على إبقاء الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للسكان المتضررين في اليمن على طاولة البحث وألا نغفل عنها، ولكنه أيضاً يحمل معه وجهة النظر في تهيئة الأسس اللازمة لإعادة إرساء الاقتصاد وسبل كسب العيش والتنمية في اليمن، بواسطة اليمنيين ومن أجلهم.

لذلك، وباتباع نهج شامل وتكميلي، يجب أن نتجنب بأي ثمن تكثيف الاحتياجات التي ستطيل أمد حالة الطوارئ لمدة أطول من اللازم، وأن نفسح المجال للقيام بعملية لإعادة التأهيل وتحقيق التنمية المستدامة في البلد.

ويساورنا القلق من أنه، على الرغم من انخفاض وتيرة الأعمال العدائية، لا تزال هناك قيود خطيرة على وصول المساعدة الإنسانية في عدة مناطق من البلد بسبب الإجراءات البيروقراطية. ونشدد على ضرورة التعجيل بالأحكام التي تسمح بدخول المساعدات الإنسانية وتوزيعها على السكان المتضررين دون مزيد من التأخير. وقد تلقينا رسالة واضحة للغاية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة الأخرى في الميدانبشأن شعور العديد من الأسر اليمنية بالأسى، ولا سيما المشردين داخليا، الأمر الذي يجب تفاديه. ولا بد من استعادة شعور الشعب بالأمل. عندئذ فقط سيتمكن البلد من الوقوف والمضي قدما نحو مستقبل جديد.

وفي حقيقة دامغة مثل المعروضة علينا، تحث الجمهورية الدومينيكية جميع الجهات الفاعلة في الميدان من أجل التقيد بمبادئ الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلالية من أجل تحقيق الفعالية والشفافية في المساعدة الإنسانية التي يمكنها الوصول إلى السكان المتضررين والخروج بالكثيرين من حالة اليأس والجوع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): سيدي الرئيس، في البداية، أود أن أرحب بكم، سعادة السفير، وبكافة أعضاء مجلس الأمن الجدد المنتخبين لعضوية المجلس خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، متمنيا لكم ولوفودكم التوفيق والنجاح. وأهنئكم، سعادة السفير، على ترؤسكم لأعمال المجلس الشهر الحالي، متمنيا لكم ولوفد الجمهورية الدومينيكية الصديق التوفيق والسداد.

كما أشكر السيد مارتن غريفيث على الجهود التي يبذلها للتوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء النزاع وإحلال السلام المستدام في اليمن، المبني على المرجعيات المتفق عليها. وأتقدم بالشكر للسيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية وجهوده، وفريقه العامل في الميدان، المتصلة بتخفيف معاناة الشعب اليمني جراء انقلاب الميليشيات الحوثية. والشكر موصول هنا أيضا للواء باتريك كاميرت على دوره الهام والفعال فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ اتفاق ستوكهولم، وتعزيز دور لجنة تنسيق إعادة النشر في مدينة الحديدة.

رحبت الحكومة اليمنية بالقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، الصادر عن هذا المجلس الموقر المتصل باتفاق ستوكهولم. وعبرت عن التزامها بتنفيذ هذا الاتفاق وفقا للجداول الزمنية المحددة له، بما في ذلك انسحاب الميليشيات الحوثية من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتنفيذ آلية اتفاق تبادل الأسرى، وما ورد في إعلان التفاهم بشأن مدينة تعز.

منذ إعلان وقف إطلاق النار في ١٨ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، ارتكبت الميليشيات الحوثية – ولا تزال – انتهاكات وخروقات مستمرة لوقف إطلاق النار وإعادة النشر في مدينة الحديدة، حيث بلغت تلك الخروقات والانتهاكات حتى تاريخ ٧ كانون الأول/يناير ٤٣٤ خرقا وانتهاكا، تسببت في خسائر جسيمة أدت إلى استشهاد ٣٣ شخصا وإصابة ٢٦٣ آخرين. وتنوعت تلك الهجمات بين طلقات القناصة وقذائف المدفعية وإطلاق الصواريخ الباليستية المتوسطة المدى.

هذه الخروقات لا يمكن النظر إليها باعتبارها أعمالا فردية، وإنما قائمة على استراتيجية ممنهجة للاستفزاز وبتوجيهات من قيادات حوثية عليا تسعى لإجهاض اتفاق ستوكهولم. حيث لم تكتف الميليشيات الحوثية بعرقلة تنفيذ الانسحاب من الموانئ ومدينة الحديدة، بل قامت على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية باستحداث ١٠٩ حواجز ترابية جديدة، وحفر ٥١ خندقا إضافيا، مما يزيد من صعوبة تحرك المواطنين في المدينة ويعيق إيصال المساعدات الإغاثية.

تجدد الحكومة اليمنية موقفها الداعم لرئيس لجنة تنسيق إعادة النشر للقيام بدوره المطلوب والمناط به، والذي يعتمد على تنفيذ اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة، على النحو المتفق عليه. إن مفهوم عملية إعادة النشر واضح وفق اتفاق ستوكهولم وقرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨). وتؤكد الحكومة اليمنية أن أي تمديد للفترة الزمنية المجدولة له يجب ألا يستجيب لتكتيك ومماطلة الميليشيات الحوثية الواضحة بهدف عرقلة هذا الاتفاق.

وفي هذا الصدد، تؤكد الحكومة اليمنية على الدور الهام والفعال لمجلس الأمن والمجتمع الدولي في تنفيذ الاتفاق، ومراقبة ما يجري في مدينة الحديدة، وتدعو مجلس الأمن الموقر للاضطلاع بمسؤولياته وإدانة الانتهاكات والخروقات من قبل الميليشيات الحوثية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

إن تنفيذ اتفاق ستوكهولم والالتزام بالانسحاب وإعادة النشر من خلال الإطار الزمني المحدد واضح ومعلن، وهو ضرورة حتمية قبل المضي قدما لعقد جولة مشاورات جديدة.

لقد أكد فخامة رئيس الجمهورية مرارا على موقف الجمهورية اليمنية الواضح بدعم جهود المبعوث الخاص إلى اليمن. كان آخرها في لقائه الأخير بالأمس، والذي أوضح فيه استعداد بلادنا لتقديم كافة التسهيلات لإنجاز مهمته. وتجدد حكومة بلادي التزامها الكامل بالمشاركة الفعالة في أي مشاورات سياسية تدعو إليها الأمم المتحدة، على أن تكون واضحة الأهداف والأطر والآليات، ووفق المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ونؤكد هنا على حرص فخامة رئيس الجمهورية على رفع معاناة شعبنا اليمني جراء انقلاب الميليشيات الحوثية، وتوجيهاته الأخيرة إلى الحكومة، وصرف مرتبات الموظفين في محافظة الحديدة للتخفيف من المعاناة الإنسانية التي يواجهها أبناء هذه المحافظة.

إن اتفاق ستوكهولم واضح وصريح ولا يحتمل التأويل، وخاصة فيما يتعلق بالتأكيد على أن مسؤولية حفظ الأمن في موانئ ومدينة الحديدة تقع على عاتق قوات الأمن المحلية وفقا للقانون اليمني، وضرورة احترام المسارات القانونية للسلطة لأن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقانون اليمني لا تعترف سوى بحكومة يمنية واحدة، وهي الحكومة الشرعية بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وهي المسؤولة عن القوات المحلية والسلطة المحلية ومؤسسات الدولة اليمنية.

ولم تكتف الميليشيات الحوثية بارتكاب الانتهاكات والخروقات، وإنما لا تزال تعمل على عرقلة العمل الإنساني.

ففي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قامت المليشيات باحتجاز ٧٢ شاحنة إغاثة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت متجهة إلى محافظة إب. وقد دعت الحكومة اليمنية الأمم المتحدة إلى التدخل بشكل عاجل للضغط على المليشيات الحوثية للإفراج الفوري عن الشاحنات وإدانة هذه التصرفات الهمجية والتي تسهم في تردي الأوضاع في مناطق سيطرة الحوثيين وزيادة معاناة الشعب اليمني.

إضافة إلى ذلك، فقد احتجزت الميليشيات ومنعت دخول أكثر من ٨٨ سفينة إغاثية وتجارية ونفطية إلى مينائي الحديدة والصليف بمحافظة الحديدة خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠١٥

إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، منها ٣٤ سفينة احتجزتها لأكثر من ٦ أشهر حتى تلفت معظم حمولاتها. وقامت خلال الفترة نفسها بنهب واحتجاز ٦٩٧ شاحنة إغاثية في الطريق الرابطة بين محافظات الحديدة وصنعاء وإب وتعز وحجة وذمار ومداخل المحافظات الخاضعة لسيطرتها، وكان آخرها احتجاز شاحنة تزن ٣٢ طنا في ميناء الحديدة كانت متجهة إلى محافظة صنعاء يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر من العام المنصرم. وأجهضت المليشيات ما تم الاتفاق عليه بشأن السماح لهذه الشاحنة بالعبور وبحضور رئيس لجنة تنسيق إعادة النشر.

وخلال تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قامت المليشيات الحوثية باحتجاز ٥١ ألف طن من القمح المقدم عن طريق برنامج الأغذية العالمي والذي يكفي لحاجة أكثر من ٣,٧ مليون شخص لأكثر من ٤ أشهر، وآخر أربع سفن إغاثية ونفطية احتجزتها المليشيات الحوثية في مينائي الحديدة والصليف في أيلول/سبتمبر الماضي كان إجمالي حمولتها ٠٥٠ ٢٥ طنا من المواد الغذائية و ٩٨٠ ٢٥ طنا من الديزل و ٠٢٥ ٩ طنا من البنزين.

كما قامت المليشيات الحوثية بقصف وتفجير ٤ شاحنات إغاثية في مأرب، مقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، كانت في طريقها للمستحقين في محافظة البيضاء، وأحرقت مخازن برنامج الأغذية العالمي وأتلفت أكثر من ٠٠٠ ٤ طن من القمح من محتويات المخزن في مدينة الحديدة، إضافة إلى قيامها باقتحام مخازن البرنامج أربع مرات في أكثر من موقع بالمحافظة. واستخدمت بعض المباني المحاذية للمخازن ثكنات عسكرية. ولن نضيف هنا على تفاصيل ما ورد في رسالة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

مؤخرا، أفشلت هذه المليشيات قافلة إغاثية تم الإعداد والترتيب لها بالاتفاق والتفاهم مع فريق الحكومة اليمنية وفريق المليشيات الحوثية وبإشراف وتنظيم الجنرال كاميرت، رئيس لجنة تنسيق إعادة النشر، وذلك في إطار إجراءات بناء الثقة وتنفيذا لاتفاق ستوكهولم حيث أجهضتها تلك المليشيات في اللحظات الأخيرة دون الأخذ بعين الاعتبار لهذه الجهود ولا لحياة اليمنيين الذين يعانون بسبب هذه الحرب المفروضة عليهم من قبل تلك المليشيات.

إن حكومة بلادي تتطلع إلى دور أكثر صرامة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لردع هذه المليشيات المنفلتة وإيقافها عند حدها ومنع استهتارها بالقرارات الدولية والاتفاقات التي توقعها وتعتاد على نقضها دون أي اعتبار لمعاناة الشعب اليمني ولا للجهود الدولية التي تحاول ترميم ما أحدثته هذه الحرب من شروخ في جسد الدولة اليمنية والشعب اليمني على حد سواء.

إن إحلال السلام الدائم والمستدام في اليمن لن يكون إلا بإنهاء الانقلاب على الشرعية وعلى الإجماع الوطني والعملية السياسية برمتها واختطاف مؤسسات الدولة. وتحقيق ذلك السلام المستدام يجب أن يستند على المرجعيات المتفق عليها وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي ينص ضمن جملة أمور على انسحاب المليشيات الحوثية من كافة المدن ومن مؤسسات الدولة وتسليم السلاح، وعدم السماح للمليشيات الحوثية المدعومة من إيران بالاستمرار في تجاهل قرارات المجلس وابتزاز المجتمع الدولي بهدف إطالة الحرب وزيادة معاناة الشعب اليمني.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.